مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

محاولات توحيد العراق قد تؤدي إلى تقسيمه

هل ستعرقل أزمات العراق السياسية حملة مكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية"؟

لَم يعد أحد يتحدث عن تحرير الموصل

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

السنة الثالثة

العدد ((١٣٣))

الاثنين : ٧ / ٩ / ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- إصلاحات العبادي وشبح تقسيم العراق | ٣

مقالات استراتيجية

- محاولات توحيد العراق قد تؤدي إلى تقسيمه | ٤
- هل ستعرقل أزمات العراق السياسية حملة مكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية"؟ | ٩
- مسؤول في البنتاغون: ربما لا يعود العراق دولة موحدة | ١٢
- لَمْ يعد أحد يتحدث عن تحرير الموصل | ١٤

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

أ.م.د. حيدر حسين آل طعمة

م.م. حيدر رضا محمد

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي دشر

م.م. حوراء رشيد مهدي

هبة عباس محمد علي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

م.م. ضياء عماد عبد علي

العدد [١٣٣]

إصلاحات العبادي وشبح تقسيم العراق

عندما تعجز النخب القائدة عن توليد طاقة الإبداع والطموح الخلاق في مجتمعها، فإن أسوء كوابيس ذلك المجتمع تغدو أمورا محتملة الوقوع. وعندما تفقد السلطة قدرتها على الوفاء بالوعد والصدق في الوعيد، يكون بحثها عن الشرعية من قبل من تحكمهم محلّ شك وسخرية. عزيزي القارئ الكريم في هذا العدد من إصدار (**العراق في مركز الأبحاث العالمية**)، ستطلع على أربعة مقالات تخص الشأن العراقي: المقال الأول (**محاولات توحيد العراق قد تؤدي إلى تقسيمه**)، نشرته (**مؤسسة ستراتفورد الاستخبارية الأمريكية**)، ويتطرق إلى الاحتجاجات الجماهيرية الأخيرة التي تعمّ معظم مدن العراق وما ترافق معها من حزم إصلاحات حكومية قد يعيق نجاحها المصالح الطائفية المتجذرة، كما يتطرق إلى المحاصصة في العراق وامتداداتها التاريخية والتي ما زالت تمثل عقبة تعرقل أي مسعى إصلاحي، وأن نجاح العبادي الحقيقي يكون من خلال تبنيه لخطة التنمية المستدامة، فضلا على إسناد المناصب المهمة في الدولة إلى مسؤولين أكفاء مستقلين سياسيا، وينتهي المقال إلى الاعتقاد بأن إصلاحات العبادي تمثل مناورة عالية الخطورة قد تقود إلى تمزيق العراق في حال عدم النجاح فيها.

المقال الثاني (**هل ستعرقل أزمات العراق السياسية حملة مكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية"؟**)، للكاتب (**جيمس جيفري**)، نشره (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**)، ويرى كاتبه أن السيد العبادي واجه الغضب الشعبي في بلاده بإجراءات تبدو مصممة على الإصلاح إلا أنه قد لا ينجح في وضع حدٍّ للفساد وعدم الكفاءة داخل حكومته؛ بسبب الضعف السياسي المتأصّل في شخصيته. وعندما يقارن الكاتب ما يواجهه العبادي من مشاكل بتلك التي تواجه الزعيم الكردي مسعود البرزاني بسبب قضية تمديد ولايته، فإن وضع الأخير يبدو أقل خطورة، ويعتقد أن واشنطن تدعم إصلاحات العبادي وتمديد ولاية البرزاني؛ لأنها بحاجة إلى تماسك هذين الحليفين لمنع تزعزع جبهة محاربة تنظيم "داعش".

المقال الثالث (**مسؤول في البنتاغون: ربما لا يعود العراق دولة موحدة**)، للكاتب (**سين دي نايلور**)، نشرته (**مجلة السياسة الخارجية الأمريكية**)، ويتحدث كاتبه عن تأثير الهواتف الذكية على وسائل التواصل الاجتماعي في الشرق الأوسط مما جعل حركة الأحداث تتم بطرق لا يمكن التنبؤ بها، ومن ذلك ما قد يتعرض له العراق من احتمال التمزق والتقسيم، وهكذا وضع قد يجعل واشنطن تواجه خطر الاختيار بين دعم الدولة الكردية في شماله، وتحدي العلاقة مع الحليف التركي الرافض لقيام هذه الدولة، ويختم المقال بالتأكيد على ضرورة الاستعداد للأحداث غير المتوقعة في الشرق الأوسط.

المقال الرابع (**لم يعد أحد يتحدث عن تحرير الموصل**)، للكاتب (**مايكل نايتس**)، نشره (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**)، ويعتقد كاتبه أن عام 2015 لن يشهد تحرير الموصل؛ بسبب عدم استعداد أوباما لتخصيص الموارد اللازمة لهزيمة "داعش"، فضلا على عدم جاهزية القوات العراقية، وينتقد نايتس أسلوب القيادة من الخلف الذي تتبناه واشنطن، كما ينتقد ما أسماه بصندوق تدريب وتجهيز العراق الذي يعتمده البنتاغون في تسليح العراق، ويدعو القوة الجوية الأمريكية إلى استحضار قدرتها على الابتكار؛ من أجل إيجاد طرق جديدة تعزز قدرتها على المرونة في ظل عدم وجود شركاء موثوقين على الأرض.

العدد [١٣٣]

محاولات توحيد العراق قد تؤدي إلى تقسيمه

مؤسسة ستراتفورد الاستخبارية الأمريكية
١٤ / آب / ٢٠١٥
ترجمة وتحليل: م.م. مؤيد جبار حسن

يُستهل المقال بالتركيز على المظاهرات التي اندلعت في جميع أنحاء العراق وأظهرت عدم قدرة الحكومة على توفير الكهرباء وغيرها من الخدمات العامة، وقد اتسعت الاحتجاجات إلى السخط العام على الفساد الحكومي المستشري. وردّ المرجع السيستاني - الشخصية الشيعية الأقوى في البلاد - داعيا الحكومة لمعالجة مطالب المحتجين. وبعد ذلك بيومين، قدم رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي للمشرعين برنامجا معقدا من الإصلاحات، حتى توعد بالاستقالة إذا لم يتم إحراز تقدم كبير في حل المشكلة قريبا. ثم في ١١/ آب صوت البرلمان بالأغلبية - ٢٩٧ من أصل ٣٢٨ عضوا - على برنامج الإصلاحات التي قدمها الرئيس العبادي.

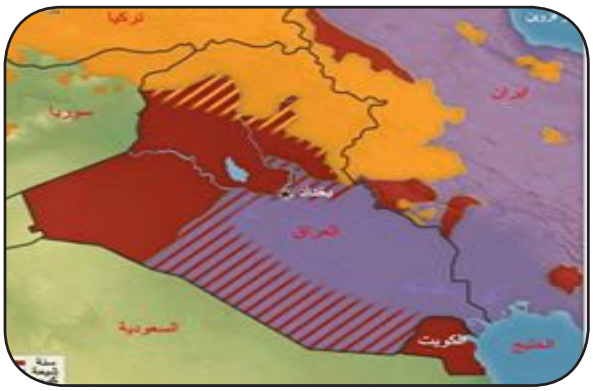

دَعْم البرلمان العراقي للإصلاحات يعد تجسيدا مروعا للوحدة السياسية في البلاد، حيث أصبح العنف الطائفي وانعدام الثقة قاعدة. أهمية اقتراحات العبادي تتجلى في القضاء على المحاصصة الطائفية التي حددت السياسة العراقية منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للبلاد عام ٢٠٠٣. البرنامج الذي وضعه العبادي خلق شعورا من التفاؤل لتغيير حقيقي في العراق، ولكن المصالح الطائفية المتجذرة في البلاد قد تمنع الإصلاحات التي يجري تنفيذها، أو ستؤدي إلى غرق العراق في صراع طائفي أعمق.

على نطاق واسع، يتكون العراق من ثلاث مجموعات متميزة: الأغلبية الشيعية العربية، وهي تسيطر على بغداد والمناطق الجنوبية الغنية بالنفط. فيما تقع الأقلية السنية العربية في المناطق الوسطى والشمالية الغربية ذات الموارد الفقيرة نسبيا من البلاد. والأقلية الكردية، على الرغم من أن إقليمهم غير ساحلي، إلا أنه يتحكم بالشمال الشرقي وكمية كبيرة من النفط كذلك. هناك أيضا مجموعات صغيرة أخرى من مثل: التركمان والمسيح.

ويسرد المقال كيفية نشوء نظام المحاصصة الطائفية في العراق، والبداية بعد حرب الخليج الأولى. ففي وقت مبكر من عام ١٩٩٠، أسفرت سلسلة من الاجتماعات بين الأطراف المعارضة لنظام صدام حسين في إنشاء المؤتمر الوطني العراقي. في مؤتمر صلاح الدين في ١٩٩٢، اتفق ممثلو جماعات المعارضة الرئيسة في العراق على نظام الحصص (غوته) الذي يتناسب مع عدد السكان ليستخدم في تعيين الأعضاء في مجلس المعارضة، وتخصيص حصص للشيعة والأكراد والقوميين العرب والقبائل العراقية والديمقراطيين

الليبراليين والآشوريين والمسيحيين والشيوعيين والإسلاميين السنة. الحصص والفصائل والمؤسسات نفسها قد تغيرت مع مرور الوقت، ولكن استخدام نظام الحصص في اختيار التمثيل السياسي استمر.

وعندما ساعدت الولايات المتحدة العراقيين على إعادة بناء حكومتهم بعد الغزو عام ٢٠٠٣، تم تجميع إدارة انتقالية عرفت باسم سلطة التحالف المؤقتة باستخدام نظام حصص مماثلة. الشيعة والأكراد والسنة والآشوريين والتركمان ..، والنساء على النحو المحدد في المجموعات. كان يعتقد أن الحكومة والهوية العراقية هشة للغاية وأنه بدون اتباع نظام الحصص ستتقسم البلاد إلى ثلاثة أجزاء على الأقل. نجح النظام في إيجاد برلمان منتخب ديمقراطي في العراق في وقت مبكر من عام ٢٠٠٥، ولكن الحكومة عانت من الشقاق والتنافس الطائفي وعدم الفاعلية، وجميعها قادت إلى السخط الشعبي الحالي. رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي، الذي تولى الحكم من ٢٠٠٦ - ٢٠١٤، ألقي عليه اللوم على وجه الخصوص؛ لإذكائه التوترات الطائفية خلال المدة التي قضاها في منصبه، والمساهمة في فشل العراق في أن يندمج في الدولة المركزية.

الانقسامات العرقية والطائفية

وهنا يذهب المقال إلى أن البلاد مجزأة بالفعل. فالعراق ما يزال موجودا، وقد نجا من خلال دعم القوى الخارجية وليس نتيجة لتماسكه الخاص.

تنظيم "داعش" يسيطر على أجزاء كبيرة من أرض العرب السنة في العراق، وعلى الرغم من تمكن الميليشيات العراقية الشيعية المدعومة من إيران، وقوات البيشمركة، والقبائل السنية المدعومة من قبل الولايات المتحدة من محاربة المجموعة، إلا أن الطريق ما زال مسدودا في العراق، والجزء السني من البلاد ما يزال منقسما وغير مستقر. أما حكومة إقليم كردستان، فقد حافظت على منطقتها المتمتعة بالحكم الذاتي في شمال شرق البلاد. وبينما أصبح مقاتلو البيشمركة جزءا أساسيا من الكفاح ضد تنظيم "داعش"، استفاد الأكراد العراقيون من الصراع للاستيلاء على أراض جديدة، أبرزها المدينة الغنية بالنفط "كركوك"، وذلك في حزيران من العام ٢٠١٤، وأصبحت الحكومة الكردية أيضا أكثر ثقة في التنافس مع بغداد، في تصدير نفطها عبر خط أنابيب كركوك - جيهان من جانب واحد دون المرور على بغداد.

الاحتجاجات والكهرباء

الاضطرابات الشعبية هي السبب المباشر الذي دفع العبادي للإصلاح وكذلك في استحصال موافقة البرلمان المنقسم لاقتراحات رئيس الوزراء. وبدأت الاحتجاجات بسبب العجز في توفير الكهرباء خلال الصيف اللاهب: درجات الحرارة في بغداد هذا

الصيف قد ارتفعت فوق ٤٩ درجة مئوية، بالإضافة إلى أن النظافة ونوعية مياه الشرب في البلاد أيضا تثير السخط.

تحوم شبهات الفساد في قطاع الكهرباء العراقي، إذ أنفقت بغداد حوالي ٢٧ مليار دولار من ٢٠٠٣ - ٢٠١٢ ولكن قدرتها الانتاجية لم تزداد إلا ١٠٠٠ ميغاواط فقط. وعلى سبيل المقارنة، أنفقت حكومة إقليم كردستان مليار دولار فقط لزيادة قدرتها ٢٠٠٠ ميغاواط، وإن كانت هناك احتجاجات في الأسابيع الأخيرة ضد انقطاع الكهرباء في المناطق الكردية.

في عام ٢٠١٤، طلبت وزارة الكهرباء العراقية ١٢ مليار دولار لمعالجة الوضع ولكن لم تتلق سوى ٤,٧ مليار دولار من الموازنة العامة للدولة. حاليا هناك أكثر من ٤٠٠٠ ميغاواط فرق بين القدرة الإنتاجية المتاحة والطلب الفعلي.

للأسف بالنسبة لبغداد، قطاع الكهرباء مشكلة واحدة من عدة مشاكل. العديد من العراقيين يلقون باللوم على المحاصصة الطائفية في خلق بيئة تتركز فيها الوزارات وبرامج التنمية على الأحزاب والسياسة الطائفية أو الولاء القبلي بدلا من القدرة والكفاءة. إن الإصلاحات التي أدخلها العبادي لن تمنع من انقطاع التيار الكهربائي المتزايد أو رداءة مياه الشرب. الاستثمار والتنمية المستدامة فقط يمكنهما حل هذه المشاكل، ولكن هذه القضايا الصغيرة أصبحت نموذجا مصغرا عن الفساد والكسب غير المشروع الذي يسود النظام السياسي العراقي، واقتراحات العبادي تهدف إلى معالجة هذه القضايا الكبيرة.

من غير الواضح متى خطط العبادي لهذه الأجندة الإصلاحية، وتم تطوير برنامجه نسبيا للاستجابة للاضطرابات بصورة عفوية. وأيا كان الأمر، فمن الواضح أن الاضطرابات الشعبية قد وصلت إلى درجة أن بغداد لم تعد قادرة على تجاهلها. الاحتجاجات التي بدأت في مدينة النفط (البصرة) التي يهيمن عليها الشيعة وامتدت إلى مناطق أخرى في الجنوب، وبلغت ذروتها في تظاهرة ضخمة في ساحة التحرير في بغداد يوم ٧ / آب، وشارك فيها عشرات الآلاف. والجدير بالذكر، تضمنت احتجاجات بغداد حضورا للحشد الشعبي، المجموعة التي اعتمدت عليها بغداد لمحاربة تنظيم "داعش". وبعد دعوة آية الله العظمى علي السيستاني - أحد زعماء الشيعة البارزين في العالم - لرئيس الوزراء العبادي إلى "الضرب بيد من حديد" ضد الفساد، كان من الواضح أن بغداد لا يمكن تجاهل الاحتجاجات.

شكل الإصلاح

الإصلاحات التي اقترحها العبادي تعمد أن تكون واسعة، وهي تشمل كل شيء، بدءًا من تقليص عدد الحراس الشخصيين لمسؤولي الدولة إلى إصلاحات مالية تهدف للحد من التهرب الضريبي. ومع ذلك، تهدف أهم الإصلاحات للحد - إن لم يكن القضاء - من نظام المحاصصة الطائفية، الذي سبقت الإشارة إلى كيفية وضعه من قبل السياسيين العراقيين. كما ذهبت الإصلاحات أبعد من ذلك، إذ عمدت إلى إلغاء مناصب ثلاثة نواب للرئيس وغيرها، وكلها مخصصة على أساس طائفي.

فنواب الرئيس الثلاثة يمثلون مختلف الطوائف: رئيس الوزراء السابق نوري المالكي شيعي، وقد

شغل منصب رئيس الوزراء للحقبة من ٢٠٠٦ - ٢٠١٤. أياد علاوي، وهو بعثي سابق وشيعي يمثل الكتلة التي يهيمن عليها السنة. وأسامة النجيفي، القيادي السني البارز.

إن الإصلاحات المقترحة تلغي المراكز الثلاثة جميعها. المالكي الذي تضاءلت سطوته السياسية بشكل سريع منذ تخلى عنه الشركاء السياسيون والكتل الشيعية لدعم وصول العبادي للسلطة في عام ٢٠١٤، قد خرج لدعم الإصلاحات المقترحة على الرغم من أنها ستقضي على موقعه. لكن من الخطأ أن نفترض أن المالكي بكل بساطة تماشى مع الإصلاحات دون محاولة لتأمين سلطته، ولكن التأييد الشعبي الكاسح للإصلاحات يعني أن المالكي سيقوم بتحركاته خارج المكتب التنفيذي السابق له. أما ردة فعل النائبين الآخرين فتبدو أقل وضوحا. يقال أن النجيفي أعرب عن دعمه للإصلاحات جنبا إلى جنب مع رئيس البرلمان وهو سني، ومع ذلك أظهر شريط فيديو على إحدى القنوات الفضائية أنه يصف الإصلاحات المقترحة بـ"غير الدستورية"، وأنها "من جانب واحد".

كذلك فإن إلغاء مناصب نواب الرئيس جنبا إلى جنب مع عدد قليل من المكاتب الأخرى، أراد بها العبادي تغيير الحكومة العراقية عن طريق إزالة المسؤولين والسياسيين والبيروقراطيين الذين تم تعيينهم بسبب أحزابهم أو الولاء الطائفي بدلا من الكفاءة المهنية. تعيين أناس مستقلين سياسيا سيكون الخطوة الأولى في تحقيق الاستقرار في مؤسسات الحكم في العراق، مما يجعل من تلك الدوائر أداة لتحسين أحوال البلاد ككل بدلا من أن تكون جوائز للفوز بمعارك طائفية، حيث التغلب على قوة جماعة معارضة هو أكثر أهمية من الحكم السليم. المشكلة هي أن نفس الآليات التي أدت إلى تنفيذ نظام المحاصصة الطائفية ما تزال موجودة، إن لم تزداد.

في الواقع، إن واحدا من الأسباب التي أدت إلى نمو تنظيم "داعش" في العراق هو شكوك أهل السنة وإحباطهم من سياسات المالكي الطائفية. أهل السنة هم أقلية ويشعرون بالقلق إزاء تهميشهم من قبل الحكومة المركزية العراقية، ويمكن أن يؤدي إزالة صوت السنة من الحكومة المركزية والإدارة إلى تأجيج التوترات أكثر من ذلك.

وينطبق نفس الشيء على الأكراد. فعلى الرغم من تصريح رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني مؤكدا دعمه للإصلاحات من خلال بيان صدر عن رئاسة الإقليم ، حذر أعضاء آخرون من حزب بارزاني نفسه من حرب أهلية وأزمات إن لم يتم توزيع الوظائف وفقا للخطوط الطائفية المتفق عليها. دعم الإصلاح المجرد من حيث المبدأ شيء، وتقديم الدعم له إذا تم تعيين شيعي في منصب كان في وقت سابق للسنة أو الأكراد شيء آخر. لكن من السهل نسبيا لزعيم شيعي مثل العبادي أو المالكي التخلص من نظام المحاصصة، فهم يشكلون الأغلبية بعد كل شيء.

ويضع المقال تكهنات حول أهداف العبادي الحقيقية: هل هذه لعبة جريئة منه تهدف إلى تهميش منافسيه الشيعة وتسلم المزيد من السلطة على شؤون الدولة؟ أم أن العبادي عراقي وطني يعترف بأن نظام الحصص كان حلا للانقسامات الطائفية في العراق إلا أنه فاقم تلك الانقسامات، وهدفه منع تزوير

الهوية العراقية، وحكومة مركزية قوية يمكن أن تصمد أمام مهمة معقدة لإعادة بناء العراق بعد سنوات من الحرب والدكتاتورية؟. هذه التكهنات غير ملموسة. حتى إذا كان تحرك العبادي نبيلا، وأنه يأمل في اتخاذ خطوة لم يسبق لها مثيل في التاريخ السياسي الحديث للعراق - في اتجاه أن تصبح المهارة والقدرة بدلا من الانتماء الطائفي والقبلي هي الأكثر أهمية - فهو مقيد للغاية لكي يحقق النجاح.

لكن هناك مؤشرات إيجابية: إن الاحتجاجات كانت في معظمها غير عنيفة حتى بمشاركة الميليشيات الشيعية، وأبدى سماسرة السلطة الرئيسة في الحكومة العراقية، بما في ذلك الشيعة والسنة والأكراد البارزون، تأييدهم لها، وحصلت الإصلاحات على إجماع البرلمان.

ولكن هذه هي إشارات ناشئة. فالسنة والأكراد والشيعة يجب أن يكونوا على قناعة بأن دعم مثل هذه الإصلاحات هي في مصلحتهم، كما أن دعم الإصلاح المجرد من حيث المبدأ الذي يحظى بدعم الجماهير شيء، ورؤية الطبقات الحاكمة تنفذها شيء آخر تماما.

القوى الغربية بما في ذلك الولايات المتحدة وإيران، لها مصلحة في ضمان أن يحافظ العراق على تماسكه، وسيعملون بجد لضمان سيادة العراق. هذا، جنبا إلى جنب مع المهارات السياسية وحسن النية، التي قد تكون كافية لبدء مرحلة جديدة من التطور في مجال السياسة العراقية، أو على الأقل تأجيل الصراع السياسي الذي لا مفر منه في العراق. لكن خطوة العبادي مناورة عالية المخاطر، وإذا كان قد بالغ في تقدير إمكاناته، فيمكن لتمزقات العراق أن تبدو أكثر وضوحا.

تحليل:

يُظهر المقال بوضوح الموقف أو اللا موقف الأمريكي من المظاهرات العارمة التي اجتاحت العراق ونالت مباركة المرجعية. فواشنطن تريد عراقا على مقاساتها الخاصة، حيث لا يكون مستقلا تماما عنها ولا تابعا ذليلا لأي دولة من دول الجوار. ويعد المقال هدف العبادي الإصلاحي الرئيس هو إنهاء نظام المحاصصة، والذي يُدّعى أن المعارضين العراقيين لنظام صدام حسين هم من وضعوا لبنته الأولى في مؤتمر صلاح الدين عام ١٩٩٢.

ويركز المقال على الصعوبات التي قد تواجه رئيس الوزراء في مسعاه الإصلاحي وأبرزها: السياسيون الكبار من الطوائف الثلاث (الشيعة والسنة والأكراد)، الذين سيفقدون مناصبهم وامتيازاتهم، وهنا تكمن خطورة الأمر. إن إفشال توجه العبادي الإصلاحي قد يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها، فالمناورة التي انخرط فيها يجب أن يكون بحجمها، وإن لم يكن كذلك سينحدر العراق إلى الفوضى، وفي أحسن الظروف إلى التقسيم والتمزق.

رابط المقال: https://goo.gl/hCau81

العدد [١٣٣]

هل ستعرقل أزمات العراق السياسية حملة مكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية"؟

الكاتب: جيمس جيفري، زميل متميز "فيليب سولوندز" في معهد واشنطن، وسفير الولايات المتحدة السابق في العراق وتركيا
ترجمة: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى
١٢ آب/أغسطس ٢٠١٥
عرض وتلخيص: م.م. ميثاق مناحي العيساوي

ستتطلب بعض هذه الخطوات "الإصلاحية" اتخاذ إجراءات برلمانية أو حتى إدخال بعض التعديلات الدستورية، وكلاهما يصعب جداً توفيرهما في العراق. ولكن، مع تأييد السيستاني الشديد لبرنامج العبادي، ومع إبداء المالكي والنجيفي و"حكومة إقليم كردستان" الدعم له على الأقل ظاهرياً، قد يتمكن رئيس الوزراء من تحقيق نصر جزئي على الأقل. بيد إن ذلك لن يضع حداً للفساد أو لعدم كفاءة الحكومة بالطبع، إلاّ أنّه قد يخفضهما إلى حدٍّ كبير. ومن شأن هذا النجاح - حتى ولو كان جزئياً - أن يقوّي قبضة العبادي ضدّ أقطاب الأحزاب الذين يهيمنون على البرلمان.

بينما كانت أنظار العالم مسلّطةً على التطورات الهائلة في المفاوضات النووية الإيرانية والحرب في اليمن واشتباكات تركيا الجديدة مع كل من تنظيم "داعش" و"حزب العمال الكردستاني"، حدثت عدّة تطورات هامة على الساحة العراقية. وإذا اجتمعت هذه التطورات معاً، فبإمكانها أن تغير وجه السياسة العراقية وأن تؤثر - سواء سلباً أم إيجاباً - في الأولوية التي يمنحها المجتمع الدولي لمكافحة ما يُعرف بتنظيم "الدولة الإسلامية".

في بغداد، يواجه رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي رأياً عاماً أشدّ غضباً من أي وقت مضى، يؤيده المرجع الديني الشيعي الأكثر نفوذاً في البلاد، آية الله العظمى السيّد علي السيستاني، حيث يطالبون جميعاً بالقيام بإصلاحات في مجال توفير الخدمات ومكافحة الفساد. وفي الوقت نفسه، وعلى بعد بضع مئات الأميال شمالاً، يواجه رئيس "إقليم كردستان" مسعود بارزاني تحديه الأكبر منذ تولّيه رئاسة "حكومة إقليم كردستان" قبل أكثر من عشرة أعوام.

ويعالج الزعيمان كلاهما مشاكلهما الداخلية بعزم كبير، إلا أن أيّ أحد منهما لم يصبح بعد بمنأى عن الخطر. وقد استجاب العبادي المتحفظ أحياناً إلى آخر احتجاجات الجمهور ورجال الدين بخطوات جريئة تشير إلى تصميمه الجديد على تولي زمام الأمور. ويشمل ذلك ضخ حياة جديدة في مؤسسات وسياسات مكافحة الفساد والدعوة إلى إلغاء بعض المناصب الحكومية التي تبدو دخيلةً، ومنها عدة نواب لرئيس الوزراء ولرئيس

الجمهوريـــة في العراق، (الأمر الذي من شأنه أن يقيل رئيس الوزراء السابق نوري المالكي والرئيس الســـابق للبرلمان أسامة النجيفي من منصبيهما، علمـــاً أنّهما اثنان من الشـــخصيات القوية وواسعة الحيلة التي غالباً ما تُعرقل الأمور). كما اقترح العبـــادي أيضاً إنهاء نظـــام المحاصصة في المناصب الحكومية (الذي سمح حتى الآن للأحزاب والسياسيين الأفراد بإدامة المحســـوبية المتفشـــية "في الحكومة")، وإلغـــاء جيوش الحراس خاصة تلك التي تحيط بكل من الشخصيات الفاعلة الرئيسة.

وســـتتطلب بعض هـــذه الخطوات اتخـــاذ إجراءات برلمانية أو حتى إدخال بعض التعديلات الدســـتورية، وكلاهما يصعب جداً توفيرهما في العراق. ولكن، مع تأييد السيســـتاني الشـــديد لبرنامج العبادي، ومع إبداء المالكي والنجيفي و"حكومة إقليم كردســـتان" الدعم له على الأقل ظاهرياً، قد يتمكن رئيس الوزراء من تحقيق نصر جزئي على الأقل. بيد إن ذلك لن يضع حداً للفساد أو لعدم كفاءة الحكومة بالطبـــع، إلاّ أنّه قد يخفضهما إلى حدٍّ كبير. ومن شـــأن هـــذا النجاح، حتى ولو كان جزئياً أن يقـــوّي قبضة العبادي ضدّ أقطاب الأحزاب الذين يهيمنون على البرلمان، (فالمالكي الذي ما يزال منزعجـــاً من إطاحة العبادي له مـــن منصبه كرئيس الوزراء، يتـــرأس "حزب الدعوة الإســـلامية" الذي ينتمي إليه العبادي نفســـه). ولكن، إذا أعاقت السلطة التشـــريعية عمل العبادي، فقد يلومـــه كل من الرأي العام والسيســـتاني على تقاعس الحكومـــة. وبالتالي، فبينما تتيح الأزمة الحالية أمام رئيس الوزراء الفرصة المثلى التي تســـنت له حتى الآن ليظهر كزعيم يتمتع بشـــعبية ونفوذ، إلاّ أنّ الضعف السياسي المتأصل فيه يجعل مـــن موقفه أكثر تزعزعاً من ذلك الذي يواجهه زميله في الشمال، الرئيس بارزاني.

وتنبع مشاكل بارزاني من غياب دستور شرعي للإقليم الكردي. فـ"حكومة إقليم كردســـتان" تخضع للدستور الوطني العراقي، إلاّ أنّ هذا الأخير ســـمح باســـتمرار العمل بالكثير من آليات الحكم الكردية التي كانت سارية قبـــل عام ٢٠٠٥ بحكم الأمر الواقع. ونتيجةً لذلك، فإنّ البيئة السياســـية الســـائدة في هذا الإقليم الذاتي الحكم، تتكون من ثلاثة مســـتويات: جمهورية رئاسية برئاسة بارزاني، (وهو قائد لقوات البيشمركة، يشكل أسطورةً ورمـــزاً، وكان والده بطلاً قومياً كردياً)؛ والفصيلان الكرديان التقليديان - "الحزب الديمقراطي الكردستاني" برئاســـة بارزانـــي، و"الاتحاد الوطني الكردســـتاني" بزعامة الرئيس العراقي الســـابق جلال طالباني، ولكلّ منهما قوات البيشمركة الخاصة به، ويتحكم بالمعاملات الحكومية البيروقراطية في معقله سواء في أربيل أم في السليمانية على التوالي، فضلاً عن تقسيم فعلي للمناصب السهلة في كل من المنطقتين في الإقليم؛ وبرلمان منتخب ديمقراطياً يحاول أن يفرض إرادته.

والســـبب المباشـــر للأزمة الحالية فـــي "حكومة إقليم كردســـتان" هي أنّه من المفترض أن يتنحى بارزاني فعلياً من منصبه في غضون أسبوعين نظراً لانتهاء مدة التمديد لولايته الرئاسية الثانية التي طالت عامين والتي يُفترض أن تكـــون الأخيرة، وهو اتفاق كان قد توصّل إليـــه "الحـــزب الديمقراطي الكردســـتاني" و"الاتحاد الوطني الكردســـتاني". وبحلول هـــذا الوقت، عادةً ما يكـــون قد تمّ التوصل إلى صفقة أخرى وراء الكواليس لحل هذا الحدث المؤســـف. فبارزانـــي يريد البقاء في منصبه، ويتمتع شـــخصياً بشـــعبية، كما أن عشـــيرته ممثلـــة تمثيلاً جيداً في المناصب الإقليمية وتتبوّأ بعض

المناصب في بغداد. والأهم من ذلك، فإنّ أغلبية أبناء دائرته الانتخابية يدركون أنّه ليس هناك شخص آخر قادر على قيادة "حكومة إقليم كردستان" وإيصالها إلى برّ الأمان من التهديدات الوجودية التي يفرضها عليها تنظيم "داعش"، وتدفق اللاجئين إليها بأعداد كبيرة، والانهيار المالي الذي تعاني منه.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، لِمَ لم يتم التوصّل إلى صفقة هذه المرّة؟. يقع اللوم على الضعف التدريجي الذي يعاني منه "الاتحاد الوطني الكردستاني"، والنابع بدوره من المشاكل الصحية الكثيرة التي يعاني منها رئيس "الاتحاد" جلال الطالباني منذ عام ٢٠١٢، وسوء نتائج الانتخابات، وانقسام الجناح الإصلاحي، "حزب غوران" قبل نصف عقد من الزمن. ولم تترك هذه التطورات كلها أمام "الحزب الديمقراطي الكردستاني" برئاسة بارزاني شريكاً في المفاوضات اللازمة التي تدور وراء الكواليس لإعادة تمديد مدة ولايته. وبدلاً من ذلك، أصرّ البرلمان - الذي يهيمن عليه "حزب غوران" وعدة أحزاب إسلامية و"الاتحاد الوطني الكردستاني" الضعيف - على حقه بأن يقرر من سيكون الرئيس المقبل. وقد رفض بارزاني هذا الطلب ودعى إلى إجراء انتخابات رئاسية في العشرين من آب/أغسطس، متجاوزاً بذلك البرلمان.

وعلى الرغم من أنّ الضغط الذي يمارسه بارزاني لإجراء الانتخابات يتمتع بشرعية قانونية أقل من حملة العبادي لمكافحة الفساد، إلاّ أنّ بارزاني يتحلى حالياً بسلطة عسكرية ومالية وشعبية أكبر بكثير من تلك التي يتمتع بها رئيس الوزراء. وبالتالي، فمن الأقل ترجيحاً بكثير أن يتعثر في معركته البرلمانية من العبادي، مع إنّه في هذه المدة التي يطغى عليها طابع عدم اليقين، لا يمكن حتى لبارزاني أن يكون متأكداً. ويمكن لكلا الزعيمين أن يدعما بعضهما البعض من حيث المبدأ، لكنّ مثل هذا التعاون قد يتعرقل بفعل المشاحنات المستمرة بين بغداد وأربيل حول قضايا عسكرية وإقليمية ونفطية.

وتكمن المصلحة الرئيسية للولايات المتحدة في خضم هذه الأزمة في بقاء العبادي في السلطة، وكسبه ثمرة جهود الإصلاح التي يقودها، إذا كان ذلك ممكناً. كما تعتمد واشنطن أيضاً على استتباب الاستقرار في كردستان، وهذا يعني مساعدة بارزاني على إيجاد طريقة للبقاء في السلطة من دون خنق الديمقراطية البرلمانية. ومن المفارقات أنّ كلا من تركيا وإيران تنظران إلى الأمور بالطريقة نفسها، وتمارسان الضغط على القادة السياسيين في "حكومة إقليم كردستان" للاستمرار في تأييد بارزاني.

وتعمل الولايات المتحدة بطريقة أو بأخرى على إيجاد الحلول لهاذين الحليفين العراقيين، نظراً إلى أنّ نضالها ضد تنظيم "داعش" سيتخذ منحى سيئاً إذا غاب الاستقرار في بغداد وأربيل. ومع ذلك، وحتى في أفضل الحالات، فإنّ تواتر الأزمات السياسية في الآونة الأخيرة سوف يشتت الانتباه - على الأقل بشكل مؤقت - عن حملة مكافحة تنظيم "داعش" - الأمر الذي يدل مرة أخرى على أنّ الإدارة الأمريكية برئاسة أوباما لا تمنح - بجهلٍ منها - هدف "تدمير" تنظيم "داعش" الأولوية القصوى. وفي منطقة الشرق الأوسط الديناميكية وغير المستقرة وغير المؤكدة، قد لا يبقى حلفاء أمريكا الحاليون بجانبها غداً، غير أنّ تنظيم "داعش" سيبقى حتماً إذا لم يتغيّر الجدول الزمني الذي تتبعه الإدارة الأمريكية.

رابط المقال: http://goo.gl/iEoKOF

العدد [١٣٣]

مسؤول في البنتاغون: ربما لا يعود العراق دولة موحدة

الكاتب : سين دي نايلور
الناشر: مجلة السياسة الخارجية الأمريكية
٢٠١٥/٧/٣١
ترجمة: هبة عباس

ترتبط الولايات المتحدة بعلاقات عسكرية متينة مع أكراد العراق على وجه الخصوص، لكن تقسيم العراق إلى دولة كردية و دولة شيعية و دولة سنية سيجبر الولايات المتحدة على الاختيار ما بين حلفائها الأكراد وتركيا (عضو حلف الشمال الأطلسي)، التي عارضت منذ وقت طويل قيام دولة كردية مستقلة.

علمت وكالة الاستخبارات الأمريكية للمرة الأولى بإطلاق الحوثيين صاروخ سكود على المملكة العربية السعودية في ٣٠ من شهر حزيران من خلال موقع التواصل الاجتماعي الأكثر حداثة في جمع المعلومات "تويتر".

وكان التحذير الأول لهذا الحدث من هاشتاج "إطلاق صاروخ سكود" حسب ما قاله رئيس وكالة الاستخبارات الدفاعية في البنتاغون الجنرال فنسنت ستيوارت في لقاء مع مقاولي الاستخبارات خارج واشنطن: "كتب شخص تغريدة في تويتر تفيد بإطلاق صواريخ سكود، الأمر الذي دعانا إلى التحري عن هذا النشاط وأتباعه".

وأضاف: "إن الانتشار المتزايد للهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي ساعد على إعادة تشكيل الشرق الأوسط بطرق من المستحيل توقعها".

وذكر أيضا: "قبل نحو عشر سنوات، قام التونسي محمد البوعزيزي بإشعال النار في نفسه في تونس في شهر ديسمبر عام ٢٠١٠، وكان يمكن أن يصبح قصة محلية مثيرة للاهتمام على المستوى المحلي، ويعود إليه الفضل على نطاق واسع في إثارة حركة الربيع العربي". ثم عرج قائلا: "لكن مع ظهور الهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي التقط شخص الصورة ونشرها لتكون شرارة انطلاق ثورة".

وشكلت تداعيات تلك الثورة آثارا بالغة على مستوى منطقة الشرق الأوسط، وهي التي تحدث عنها ستيوارت إلى مستمعيه وكان صوته لا يحمل نبرة من التفاؤل ولا الثقة التي تمكنه من التنبؤ بالمستقبل: "أنت ترى الدول الإقليمية تنهار في المنطقة، وربما تذهب إلى أسس عرقية، ولا أحد منا يفهم مالذي سيحدث بعد خمس دقائق من الآن، أو بعد خمس سنوات من الآن".

وأضاف: "قد يكون العراق في الواقع في حالة من التمزق من الصعب إصلاحها، وقد لا يعود كدولة موحدة"، وفي هذه الحالة سيتعين على الولايات المتحدة تغيير سياستها الحالية التي تتعامل مع العراق على أنه دولة موحدة، متفادية الاعتراف بوجود كيانات منفصلة مثل حكومة إقليم كردستان .

ترتبط الولايات المتحدة بعلاقات عسكرية متينة مع أكراد العراق على وجه الخصوص، لكن تقسيم العراق إلى

دولة كردية و دولة شيعية و دولة سنية سيجبر الولايات المتحدة على الاختيار ما بين حلفائها الأكراد وتركيا (عضو حلف الشمال الأطلسي) التي عارضت منذ وقت طويل قيام دولة كردية مستقلة. وأشار ستيوارت إلى انه أطلق تصريحه بشأن العراق في اجتماع أمني خارج واشنطن قبل أن تعلن تركيا دخولها الحرب ضد تنظيم "داعش"، ثم شرعت تقصف الأكراد الانفصاليين (حزب العمال الكردستاني)، واعترف أن واشنطن ستجد نفسها في موقف صعب إذا استحضرت تركيا بنود الدفاع المشترك في معاهدة الأطلسي إذا تم الهجوم على القوات التركية من مناطق يسيطر عليها الأكراد.

ووفقا لما قاله ستيوارت فإن العراق ليس وحده المهدد بالانقسام في منطقة الشرق الأوسط، وقال في إشارة إلى الأقلية العلوية التي ينتمي إليها الرئيس السوري بشار الأسد وتشكل جوهر نظامه: "تعاني سوريا الكثير من الصراعات والتمزقات التي من المحتمل أن تنتهي بقيام "علويستان" في الوسط، وشيء ما في الشمال وشيء ما في الجنوب.

كما أعرب الجنرال "ستيوارت" عن القلق بشأن الأردن الحليف القريب للولايات المتحدة، والتي استقبلت أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ لاجئ سوري، إذ قال ستيوارت: "إن لدى الأردن من أهل الضفة الغربية والسوريين أكثر من الأردنيين"، مضيفا: إن عمان هي أوثق في عملية التفكير وأوثق في علاقتها مع إسرائيل مما هو عليه مع أي دولة من دول الخليج، لا أعرف ما إذا قلنا ذلك قبل ١٥ أو ٢٠ سنة.

وقال إنه دعا مؤخرا ممثلين عن مصر والأردن إلى منزله، معلقا بالقول: "تقريبا هما في انسجام، وإسرائيل يجب أن تكون هناك".

و بالطبع: إن التحديات التي تواجه أجهزة الاستخبارات الأمريكية لا تقتصر على التي في الشرق الأوسط، أنا لم أتحدث عن الجنون في كوريا الشمالية، في إشارة واضحة إلى رئيس كوريا الشمالية "كيم جونغ اون" الذي لا يمكن التنبؤ بأفعاله، وسياسة روسيا العدوانية في عهد الرئيس" فلاديمير بوتين"، وأضاف: "ألا تتذكرون عندما كنا نقول أن روسيا ستكون صديقتنا، يبدو الآن أن هذا قبل مدة طويلة".

ولأول مرة يحدد مدير الاستخبارات الدفاعية عددا من النشطاء في خدمة الدفاع السري، والتي تسببت في بعض المشاكل مع الكونغرس وغيره من النقاد الذين اعتقدوا أنها تشبه بشكل وثيق فيلق التجسس التابع لوكالة الاستخبارات الأمريكية، التي كانت حتى وقت قريب تسمى "الخدمة السرية الوطنية (NCS)"، بينما كانت الخطة الأولية متمثلة في إعداد ١٠٠٠ جاسوس للعمل في جهاز الخدمة السرية الوطنية، لكن اعتراضات الكونغرس حملته على خفض العدد إلى ٥٠٠ عنصر.

وقال ستيوارت: "كان هناك الكثير من الاحتكاك بسبب الناس الذين يعتقدون أنها كانت مزدوجة مع ما قامت به الخدمة السرية الوطنية، لكن في الحقيقة أنا لا أستطيع الحصول على الخدمة السرية الوطنية للتركيز على الأشياء التي تعد مهمة بالنسبة لمجتمع الاستخبارات الدفاعية. وأضاف قائلا: "أنا لا أستطيع أن أدفعهم إلى التركيز على أنظمة الأسلحة، وتكنولوجيا الأسلحة، و القدرة العسكرية التي هي أفضل بقعة لما يمكنني القيام به لدعم قادة العمليات التابعين لنا؛ لذلك نحن بحاجة إلى قدرة دفاعية ذات تركيز عال للذهاب إلى ما هو أبعد من تلك المجموعات المستهدفة".

رابط المقال: http://cutt.us/4UdJV

العدد [١٣٣]

لَمْ يعد أحد يتحدث عن تحرير الموصل

الكاتب: مايكل نايتس، زميل ليفر في معهد واشنطن
ترجمة: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى
١١آب/أغسطس ٢٠١٥
عرض وتلخيص: مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

يجب على القادة المدنيين في الولايات المتحدة أن يشجعوا وزارة الدفاع الأمريكية على التصرف بصورةٍ أفضل، ولكن في الوقت نفسه يتعيّن على القادة العسكريين الأمريكيين أن يفكروا بصورة أكثر ابتكاراً حول كيفية تسريع وتيرة القتال ضد تنظيم "داعش" في العراق. ينبغي التخلي عن الوحدات الكبيرة والبرامج الكبيرة لتحل محلها مساعدة أكثر استهدافاً وابتكاراً في المجالات المتخصصة، وربما يتضمن ذلك منح دور أكبر للحلول التي يقدمها مجتمع قوات العمليات الخاصة الأمريكي. وسوف يرحب قادة العراق بمعظم هذه الأفكار، إن لم يكن بجميعها.

بينما يخوض الجيش العراقي معارك طاحنة من قريةٍ إلى أخرى في محافظة الأنبار غربي البلاد، ليس هناك شك في تباطؤ الحرب في العراق ضد تنظيم "داعش". إن أفضل ما يمكن توقعه في حدود المعقول في عام ٢٠١٥ هو تحقيق الاستقرار في مدينتي الرمادي والفلوجة.

ولم يعد أحدٌ يتحدث حتى عن تحرير الموصل، المدينة الثانية في العراق من حيث عدد السكان. ووفقاً لهذا المعدل، سوف تبقى الولايات المتحدة في العراق بعد انتهاء مدة ولاية الرئيس الأمريكي أوباما، وهي نتيجة لا يريدها أحد، وخاصةً أوباما نفسه.

ويركز التفسير السائد لهذا الوضع إما على تحفظ أوباما وتردده بشأن تخصيص المستوى الضروري من الموارد لهزيمة تنظيم "داعش" بصورة أسرع، أو على عدم قدرة العراقيين على الاستفادة من الدعم الدولي في المجهود الحربي. ومن المُطَمئن الاعتقاد بأن السبب وراء مشاكل هذه الحرب هو وجود رئيس متردد أو حلفاء غير أكفاء. ومع ذلك، فإن الحقيقة هي أكثر إزعاجاً: فالجيش الأمريكي ليس الحليف الذي يمكنه أن يكون؛ بسبب افتقاره للخيال والمرونة.

ومنذ البداية، واجهت وزارة الدفاع الأمريكية صعوبةً في تنفيذ مهمتها لإضعاف تنظيم "داعش" في العراق وهزيمته. فـ"القيادة من الخلف" هي في الواقع شديدة الصعوبة. وأحد أوجه الفشل الرئيسة للجيش الأمريكي هي أنه ما يزال عالقاً في حقبة زمنية كما في عام ٢٠٠٧، عندما كان لديه ١٨٥,٠٠٠ جندي منتشرين في

جميع أنحاء العراق. إلا أن الواقع يختلف في الوقت الحالي، فهناك حوالي ٣,٠٠٠ جندي أمريكي في العراق، وغالباً ما يجب عليهم البقاء "داخل الأسوار" في قواعد آمنة.

إن الوجود في العراق ما بعد ٢٠١٤ يبدو أكثر شبهاً للمواقع الأمامية لقوات العمليات الخاصة الصغيرة التي يتم استخدامها في الحرب العالمية ضد الإرهاب، بيد إن التحركات الأمريكية في العراق تكتسب أشكالها وصورها من خلال التفكير العسكري التقليدي لـ"القيادة المركزية الأمريكية"، بقيادة الجنرال لويد أوستن. وقد واصلت وزارة الدفاع الأمريكية متابعة جهود التدريب والتسليح/التجهيز الضخمة حتى بينما كانت تفتقر للموارد اللازمة لإكمال مهمتها، وما زالت غير مرنة بما يكفي لاستخدام قوتها الجوية للحصول على أكبر قدر من التأثير. وقد خلق النهج العسكري التقليدي تفرع ثنائي زائف لأوباما، وهو: إما يتعيّن على الولايات المتحدة تكثيف التزاماتها على نحو هائل، وفقاً لهذه النظرية، أو أن تعتمد على المستوى الحالي للموارد وتمضي على نحو بطيء.

إن إحدى أولى مبادرات "القيادة المركزية الأمريكية" كانت الدفع باتجاه محاولة مبكرة لتحرير الموصل، عاصمة تنظيم "داعش" في العراق. وقد نتج عن استراتيجية "الموصل أولاً" برنامج تدريب وتسليح كبير يهدف إلى بناء ألوية هجوم جديدة كلياً للجيش العراقي من أجل تحرير الموصل. واستخدمت وزارة الدفاع الأمريكية نهج "قاطع الكعكة" لتصميم "صندوق تدريب وتجهيز العراق" الذي تبلغ قيمته ١,٦ مليار دولار، وهو نسخةٌ مصغرة للبرامج الأمريكية الضخمة التي أنتجت نسخاً عراقية مطابقة للألوية العسكرية الأمريكية في المدة ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨. لكن "صندوق تدريب وتجهيز العراق" كان دون المستوى، حيث تم تدريب ٩,٠٠٠ جندي فقط من بين ٢٤,٠٠٠ جندي كان من المقرر تدريبهم وتجهيزهم بحلول حزيران/يونيو ٢٠١٥. ويعود ذلك جزئياً إلى أن الولايات المتحدة ليست في وضع مشابه لذلك الذي كان قائماً في عام ٢٠٠٥، إذ ليس لديها الموارد أو الوقت لمقاربة بطيئة تقوم على نهج التجربة والخطأ في بناء وحدات كاملة.

وتوخّى "صندوق تدريب وتجهيز العراق" بناء ألوية عسكرية شديدة التعقيد على الطراز الأمريكي، يتم إمدادها جميعاً بمجموعاتٍ كاملة من المعدات توفرها الولايات المتحدة. ومع ذلك، أشار العراقيون إلى أنهم لا يستطيعون استيعاب ذلك الكم من المعدات الجديدة أو صيانته؛ بسبب قدراتهم اللوجستية غير المتطورة. وفي الوقت نفسه، لم تكن الكثير من المعدات التي وعدت بها الولايات المتحدة حتى في مخزونها الفائض - على سبيل المثال، لم يكن بالإمكان إيجاد سوى حوالي ٩,٠٠٠ بندقية من طراز "إم-٤" في المخزون الأمريكي من بين ٤٣,٢٠٠ بندقية مطلوبة (للأغراض العسكرية في العراق).

وعبر تبني جهدٍ كبير وثقيل للتدريب والتسليح/التجهيز، تعثرت (أعمال) وزارة الدفاع الأمريكية من قِبَل نقاط ضعفها الإجرائية الخاصة بها. فقد أُسس نموذج شديد البيروقراطية لتنفيذ استحواذ "صندوق تدريب وتجهيز العراق" على المعدات من مخزونات الدفاع الأمريكية الفائضة، ومصنعي المعدات

الأمريكيين، ومن الباحث الخارجيين. ونتيجة لذلك، وصلت المعدات إلى العراق على نحو متقطع - متأخرة شهوراً، في كثير من الحالات - لتؤخر نشر الوحدات الجديدة.

تقييد القوة الجوية الأمريكية

تشكل القوة الجوية الخلطة السرية للولايات المتحدة، فلا أحد يفتح علبة صفيح من المتعة الملعونة مثل الطيارين الحربيين الأمريكيين. لكن في العام الماضي، تم إعاقة القوة الجوية الأقوى في العالم في العراق عبر مزيج من قواعد الاشتباك الصارمة والعدد القليل جداً من راصدي الأهداف الموثوقين على الأرض فيما يتعلق بشن الغارات الجوية. ووفقاً لتقييم الولايات المتحدة، هناك أعداد صغيرة فقط من القوات الخاصة العراقية والكردية التي دربتها كقوات جديرة بالثقة لتحديد الأهداف. ففي النهاية، لا ترغب الولايات المتحدة "في التخلي" بسهولة عن السلطة لطلب شن ضرباتها الجوية. يجب على وزارة الدفاع الأمريكية أن تعرف أن العراقيين لا يستخدمون القوة الجوية الأمريكية لتصفية حسابات شخصية.

عندما يتم نشر هذه القوات العراقية أو الكردية الخاصة لتوفير رصدٍ قريب من مستوى الأرض، يمكن أن تكون القوة الجوية الأمريكية فعالة بصورةٍ مدمرة. لكن مثل هذه الحالات لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الاشتباكات. ففي الثالث من آب/أغسطس على سبيل المثال، تدخّل طيران التحالف في ثمانية أماكن في العراق، بينما كانت الحرب تشتعل على خط جبهة يبلغ طوله حوالي ١,٢٠٠ ميل (ما يقرب من ١,٩٣١ كيلومتر).

ويأتي التحدي الحقيقي للقوة الجوية الأمريكية عندما تكون المبادرة لدى تنظيم "داعش" - كما يحدث غالباً - ويحاول حلفاء أمريكا استدعاء المساعدة. وفي ذلك الحين يقعوا ضحية نقص المعلومات الاستخبارية على الأرض وقواعد اشتباك مقيدة. وتعني العرقلة الناتجة، أن الجنود المشتبكين مع تنظيم "داعش" يحاولون امتصاص المحيط من الدعم الجوي عبر قصبة صغيرة.

ويتمثل التحدي التقني لهذه الحرب في كيفية توفير دعمٍ جوي قريب مرن و"دون شركاء*" أينما يهاجم تنظيم "الدولة الإسلامية" قواتٍ برية حليفة. **(هامش في أسفل الصفحة)** *"دون شركاء": هو مصطلح عسكري للغارات عندما لا يكون المتحكمون في الضربات الجوية الأمريكية على الأرض. وتحتاج الولايات المتحدة، بطريقة أو بأخرى، إلى الحصول على المزيد من "العيون*" على الأرض. **(هامش)** *"العيون": هم أولئك الذين يؤتمنون بما يكفي لإخبار القوات الجوية الأمريكية بإطلاق الأسلحة عندما يحتاج حلفاؤها المساعدة أكثر من أي وقت.

إنها مشكلة لن يتم التخلص منها. فحتى إذا قام أوباما أو رئيسٌ مستقبلي بنشر قوات خاصة في العراق، فلن يكون لديها أبداً التغطية التي وفرها ذات مرة الجنود الأمريكيين في العراق الذين بلغ عددهم (في إحدى الحقب) ١٨٥,٠٠٠ جندي. وفي الحروب المستقبلية، ربما يؤدي تقلص الجيش الأمريكي ونقص التسامح مع خسائر القوات، إلى جعل الضربات "دون شركاء" شائعة بشكلٍ متزايد. إن ذلك يجعل من الأكثر إلحاحاً إيجاد طريقة مبتكرة لتغذية بيانات موثوقة من أجهزة الاستشعار على

الأرض إلى الطائرات الحربية الأمريكية التي تقاتل تنظيم "داعش". وقد يعني ذلك بناء "فرق أسلحة جوية" عراقية خضعت للتدقيق قادرة على الاندماج مع أنواعٍ مختلفة من الوحدات المتنوعة، كالجيش العراقي، والبيشمركة الكردية، وحتى عناصر خضعت للتدقيق من "وحدات الحشد الشعبي" ذات الغالبية الشيعية ومقاتلي العشائر السنة.

ومع وجود المزيد من المعلومات الاستخبارية على الأرض، يتعين على الولايات المتحدة أيضاً تخفيف قواعد الاشتباك الخاصة بها للسماح للجيش الأمريكي بالإقدام على مخاطر محسوبة لإنقاذ أرواح العراقيين. وفي الرمادي، حدّت القيود المفروضة على الضربات الجوية من فاعلية القوة الجوية الأمريكية، مما نتج عن ذلك إعدام مئات الرجال العراقيين في مناطق استولى عليها تنظيم "داعش". والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل قواعد الاشتباك الصارمة القائمة (في الاستراتيجية) الأمريكية تتجنب بالفعل وقوع قتلى مدنيين، أم تتجنب فقط مسؤولية الولايات المتحدة المباشرة عن مقتل مدنيين؟

إن الجيش الأمريكي يحتاج إلى الإبداع، وقد يعني ذلك تكييف معدات بسيطة جاهزة للاستخدام مثل كاميرات رأس "جو برو"، واتصالات صوتية، وأجهزة نظام تحديد المواقع العالمي GPS، لكي تستطيع القوات الخاصة العراقية والكردية التي تم تدقيقها إعطاء التحالف منظور من الأرض عن ساحة المعركة، وهذا هو بالضبط ما يفترض أن تفعله مبادرات وزارة الدفاع الأمريكية مثل "الوكالة* المشتركة لمكافحة العبوات الناسفة المرتجلة". **(هامش)**

*"الوكالة": هي مواجهة المتطلبات العملياتية الملحة، كما يبيّن الموقع الالكتروني لـ"الوكالة"، "باستجابة تكتيكية واستحواذ استباقي".

التحول إلى حليفٍ أفضل

يجب على القادة المدنيين في الولايات المتحدة أن يشجعوا وزارة الدفاع الأمريكية على التصرف بصورةٍ أفضل، ولكن في الوقت نفسه، يتعيّن على القادة العسكريين الأمريكيين أن يفكروا بصورة أكثر ابتكاراً حول كيفية تسريع وتيرة القتال ضد تنظيم "داعش" في العراق. ينبغي التخلي عن الوحدات الكبيرة والبرامج الكبيرة لتحل محلها مساعدة أكثر استهدافاً وابتكاراً في المجالات المتخصصة، وربما يتضمن ذلك منح دور أكبر للحلول التي يقدمها مجتمع قوات العمليات الخاصة الأمريكي. وسوف يرحب قادة العراق بمعظم هذه الأفكار، إن لم يكن بجميعها. إن ابتكارات ساحة المعركة السريعة والبسيطة التكلفة هي في صلب الحمض النووي للجيش الأمريكي. وعندما واجهت القوات الأمريكية سياجاتٍ ارتفاعها ١٠ أقدام (حوالي ثلاثة أمتار) في نورماندي عام ١٩٤٤، قامت بلحم ألواحٍ على الدبابات لكي تستطيع المرور عبر السياجات دون تعريض الدرع الضعيف على بطن الدبابات للأسلحة الألمانية.

ومازال ذلك الابتكار في صلب الحمض النووي للجيش الأمريكي. وقد تكيّفت وزارة الدفاع الأمريكية وابتكرت "أساليب" لتحقيق النجاح في العراق قبل نصف عقد من الزمن خلال مدة "زيادة القوات" والحرب المضادة ضد العبوات الناسفة. ولم يفت الوقت بعد للقيام بذلك مرة أخرى.

رابط المقال: http://goo.gl/GrCZoU

أهداف المركز

١- إيجاد وبناء الوعي الاستراتيجي الشمولي .

٢ - إشاعة ثقافة وطريقة التفكير الاستراتيجي المعولم بين النخب المتصدية للعمل العام .

٣ - إيجاد ثقافة ووعي التواصل مع كل ألوان وتيارات المجتمع .

٤ - إيجاد جسور التقارب والتفاهم مع الآخرين، وإشاعة ثقافة احترام الآخر والتسامح معه .

٥ - محاربة ثقافة التعصب وعدم احترام الآخر ولا سيما المعارض .

٦- إشاعة روح الشورى والديمقراطية .

٧ - نبذ ثقافة العنف والإرهاب .

٨ - تعميم ثقافة احترام حقوق الإنسان .

٩ - تشجيع مؤسسات المجتمع المدني .

الإصدارات المقترحة

١- النشرة الاستراتيجية اليومية.

٢- التقرير الاستراتيجي الأسبوعي.

٣- التقرير الاستراتيجي الشهري.

٤- (التقرير الاستراتيجي الفصلي) كل ثلاثة أشهر.

٥- التقرير الاستراتيجي السنوي.

٦- دراسات وأبحاث ومقالات مترجمة تتعلق بالعراق خاصة.

٧- كتب استراتيجية ملخّصة.

٨- كراسة المتابع الاستراتيجي التي تسلط الضوء على الموضوعات والأحداث العالمية الاستراتيجية الكبرى.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء